المؤتمر الدولي العلمي حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

عنوان المداخلة:

أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الإقتصاد الجزائري
دراسة قياسية إقتصادية للفترة ١٩٨٦ـ ٢٠١٤

من إعداد:

أ.لفضل سليمة
جامعة الجزائر ٣-الجزائر
lafdal.salima@hotmail.fr

د. بوبكر ياسين
جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر
yacin_84@yahoo.co.uk

الملخص: يمكن القول أن المعطيات والبيانات المستخدمة –والتي تم الحصول عليها من مصادر دولية ومحليّة- قد عبّرت إلى حدٍ ما عن الاعتقادات والتّصورات المسبقة حول طبيعة الاقتصاد الجزائري وتبعيّته وارتباطه الوثيق بقطاع النفط، وتأثُّر السّلوك الاقتصادي الكلي في الجزائر وعلاقته الوثيقة بتطوّرات وتقلّبات الأسعار العالمية للنفط، بحيث كشفت النتائج عن درجة التّأثير التي تمارسها صدمات أسعار النفط على المتغيّرات الاقتصادية الكلية المعنية، إذ أن اختبارات السّببيّة –حسب مفهوم Granger- أظهرت أن متغيّرة سعر النفط تساهم مساهمةً معنوية أو تسبب المتغيرات الأخرى، كما أن نتائج محاكاة الصّدمات وتحليل دوال الاستجابة الدّفعية بينت أن كلٌّ من هذه المتغيّرات تستجيب استجابة معنوية–إحصائيًّا- لصدمات أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، التضخم، الاستثمار العام، النمو الاقتصادي.

abstract: arguably the bibliographic data used – obtained from international and domestic sources-somehow has expressed beliefs and preconceptions about the nature of the Algerian economy and its close and its oil sector and macroeconomic behavior is affected in Algeria and its relationship to document developments and global oil price fluctuations، so results revealed the degree of influence exerted by oil price shocks macroeconomic variables involved، the Granger causality tests — meaning-changing oil price showed moral contribution or cause variables Others، like the trauma and simulation results analysis of batch response function showed that each of these moral response variables – statistically – because oil price shocks.

Key words: Oil Price, Inflation, Public investment, Economic Growth.

المقدمة:

تتسم سوق النفط بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة تأثرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها، إستراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم، مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة وبالتالي فإن جميع دول العالم تواجه خطرا واحدا اسمه (خطر سعر النفط) وما يترتب عليه من المخاطر والإشكاليات على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى، حيث يعد قطاع النفط أو المحروقات بصفة عامة بمثابة العمود الفقري لهذا الاقتصاد، إذ أنه ينتج أكثر من ثلثي (٢/٣) الثروة الوطنية. بينما تّعد صادرات المحروقات المحرّك الأساسي للاقتصاد الوطني، إذ أنها تمثل أكثر من ٩٧% من إجمالي الصّادرات الكليّة في حين تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية ما يزيد عن ٧٥% من الإيرادات الجبائيّة، وعلاوة على ذلك يمثل قطاع المحروقات المصدر الأهم للاحتياطات الوطنية من العملة الصّعبة كما أنه يعد مصدرا مهما للادخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدّلات استثمار معتبرة لذا تنعكس التطورات الحاصلة في أسعار النفط على أداء وسلوك مختلف المتغيّرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الاقتصاد الجزائري ،حيث يكون لحركات وتقلبات أسعار النفط تطورات وتغيّرات مقابلة في الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات التي ساهمت منذ الاستقلال في تحديد استراتيجيات التنمية وتمويلها .كما أن الاعتماد المتزايد على هذه الإيرادات في تمويل خزينة الدولة كان سببا في معانات الاقتصاد الجزائري من أزمات حادة رافقت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وسنتطرق من خلال هذه المداخلة إلى انعكاسات حركة أسعار البترول على كل من الإنفاق الحكومي ،التشغيل والبطالة ،الناتج المحلي الخام معدلاّت التضخم والاستثمار العام وكذا سعر الصرف وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٦-٢٠١٤.

طرح الإشكالية:

وعليه واستنادا على ما سبق تظهر ملامح إشكالية الدراسة، التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي: " ما مدى تأثير تقلّبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على كل من التضخم، الناتج الداخلي الخام، الاستثمار العمومي في الجزائر؟". وبغية الإحاطة والإلمام بحيثيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

ما هي الآثار الاقتصادية الكلية التي خلّفتها هذه التطورات على الاقتصاد الجزائري؟. ما هو نوع ومقدار التأثير الذي يمكن أن تمارسه صدمات أسعار النفط على المتغيرات المختارة؟ وما هي مختلف العلاقات الديناميكية السّائدة بين هذه المتغيرات؟

١-تقلبات أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري:

١-١- تطور أسعار النفط العالمية:

تخضع أسعار النفط العالمية على غرار أسعار كل السلع في الأسواق العالمية لقانوني العرض و الطلب حيث أن أسعار النفط لها مرونة قوية اتجاه العرض والطلب العالميين وتؤثر كذلك هذه الأسعار في العديد من المتغيرات الأخرى، فعلى سبيل المثال النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، الإنفاق الحكومي، سعر صرف الدولار الذي يعد العملة الأكثر تعاملا في الأسواق العالمية في التجارة البترولية ومن أهم العوامل المؤثرة على العرض والطلب العالميين يمكن أن نذكر مايلي[١]:

❖ **الطلب العالمي:**

- ✓ التغير في عدد سكان العالم، النمو الاقتصادي العالمي، التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات العالمية.
- ✓ التغير في ميزان الطاقة والتغيرات في حالة المناخ.
- ✓ التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي.
- ✓ السياسات التجارية في الدول المهمة.
- ✓ التوقعات وغيرها من العوامل الأخرى.

❖ **العرض العالمي:**

- ✓ التغيرات في احتياطات النفط لدى الدول المصدرة والمستهلكة.
- ✓ التطور التقني والتكنولوجي لعمليات تكرير واستخراج النفط.
- ✓ السياسة النقدية في الدول المصدرة
- ✓ عوامل سياسية، نشاطات OPEC (منظمة الدول المصدرة للبترول) وNOPEC (منظمة الدول غير المصدرة للبترول)
- ✓ العوامل قصيرة المدى: الكوارث الطبيعية، الحوادث، الخلافات السياسية والعسكرية

١-٢- انعكاسات تطور أسعار البترول على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري

❖ **انعكاسات تطور أسعار البترول على التضخم في الجزائر:**

١. تطور نظام الأسعار في الاقتصاد الجزائري :

قبل تناول مختلف التطورات التي عرفها مؤشّر أسعار الاستهلاك في الجزائر ،تجدر الإشارة إلى تطور نظام الأسعار المطبق خلال كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري .وفي هذا الصّدد سنركز على المرحلة الممتدة من عام ١٩٨٣ إلى ما بعد ١٩٩٠ ، حيث في بداية هذه المرحلة وإلى غاية ١٩٨٩ لم يكن هنالك استبدال لنظام الأسعار ،بينما أدخلت بعض التوجّهات الجديدة على هذه الأخيرة ،من خلال ربطها بتكاليف الإنتاج لكن هذه التوجّهات لم تأتي بنتائج مرضية ،إذ أنها لم تحدّد نظام أسعار متجانس [٣]،يسهل التحكم فيه .ليتم (ابتداء من أكتوبر ١٩٨٣)، وضع نظام جديد للأسعار (نظام حقيقة الأسعار)، الذي تم تجسيده من خلال نظامين أساسيين للأسعار[4] ، تمثّل الأول في نظام الأسعار المثبّتة مركزيّا، الذي خصص للسلع والخدمات الإستراتيجية الأساسية وذات الاستهلاك الواسع في نفس الوقت، بينما تمثّل الثاني في نظام الأسعار المراقبة ،الذي شمل السّلع والخدمات غير الخاضعة للنظام الأول، والتي تحدث آثارا اقتصادية واجتماعية من شأنها الإخلال بالأهداف الكبرى للاقتصاد الوطني.

خلال الفترة ما بعد ١٩٩٠ وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والتي تهدف إلى التحول إلى اقتصاد السوق،كان من الضّروري وضع سياسة أسعار متطابقة مع متطلّبات هذا الاقتصاد وفي هذا الإطار تم تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات ،حيث تم رفع الدّعم عن الأسعار تدريجيا من خلال وضع نظاما للأسعار ،بحيث تكون كل أسعار السلع والخدمات مربوطة بأحد النظامين[5] : نظام الأسعار المقنّنة ،الذي قام على تحديد سقف سعري ،وضمان الأسعار عند مرحلة الإنتاج ،بالإضافة إلى نظام الأسعار الحرة ،الذي شمل السّلع التي لا تخضع للنظام السّابق، والتي لها أولوية اقتصادية واجتماعية

ويهدف هذا النظام الأخير إلى تمكين ميكانيزمات السّوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات عن طريق نظام العرض والطّلب، ومن خلال الشكل أدناه يمكن تمثيل تطور كل من أسعار البترول ومعدلات التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك كما يلي :

الشكل 01: تطور سعر النفط، مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدّلات التضخم خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٩

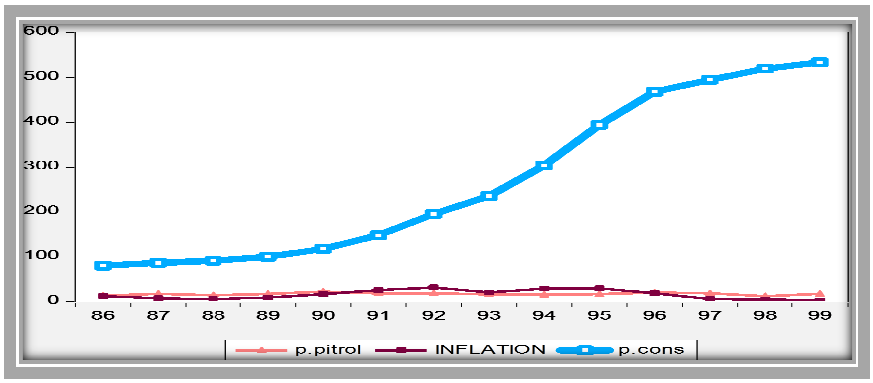

من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews 7

نلاحظ أنه خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ كان استقرار الأسعار واضحا ،وهذا ما انعكس على مستويات التضخم التي لم تتجاوز معدّل (٩%) في المتوسّط خلال هذه الفترة ،هذا الاستقرار في المستوى العام للأسعار ،شهد استثناء واحد ،خلال العام ١٩٨٦ بسبب تبعات الأزمة النفطية حيث بلغت الزّيادة في مؤشّر أسعار الاستهلاك ما بين سنتي (١٩٨٥-١٩٨٦) ما يقارب (٨.٨) نقطة ،وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السّابقة، لكن تجدر الإشارة إلى أن تحليل مستوى التضخم بالاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال هذه الفترة بالذات عانى من بعض النّقائص، والمتعلقة أساسا بعدم مراعاة أسعار السّوق الموازية، مضافا إليها المشاكل النّاجمة عن الإجراءات الإدارية التي عمدت السّلطات الوصيّة إلى وضعها ، خاصة فيما يتعلق بتثبيت الأسعار،مما أدى إلى كبت الضّغوط التّضخمية ،والذي تجلى من خلال ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بالنسبة لمجموعة السّلع الغذائية (اللّحوم ،السّمك ،الخضر) باستثناء تلك الضّرورية والمدعّمة (كالحبوب،والحليب،.....) التي بقيت أسعارها مستقرة إلى حدّ ما، فخلال هذه الفترة تجسدت ملامح الكبت التضّخمي من خلال الارتفاع المفرط للادخار العائلي، ومن ثم الضّغط على الفائض الحاصل في القدرة الشرائية أمام العجز في عرض السّلع ، وهي كلّها مؤشّرات تعكس مظاهر " التضّخم المكبوت " [6] يمكن القول أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار – عند حساب الرّقم القياسي للأسعار – كلّ من أسعار السّوق السّوداء بالنسبة لمختلف السّلع وكذا رغبات الإنفاق المكبوت، كان لبد أن يرتفع هذا الرّقم بصورة أكبر ،ذلك أن الرقابة المباشرة على الأسعار والإعانات قد كبتت الأسعار ومنعتها من الارتفاع ، تحت ضغط التوسع الكبير من الإصدار النقدي، نتيجة التّوجهات الاقتصادية الهادفة إلى رفع معدّلات النمو الاقتصادي ومستويات التّشغيل في الاقتصاد، والتي كثيرا ما كانت تحتاج إلى تمويلات نقدية ضخمة[7]، لم تواكبها معدّلات نمو مماثلة في الإنتاجية، ممّا جعل منها المحرّض الرئيسي للتضخم . ضف إلى ذلك الغياب شبه الكلي لمعالم السّياسة النقدية، حيث أنه وخلال هذه الفترة لم تمنح للبنك المركزي أية استقلالية ، لتحديد أهداف وأدوات هذه السياسة والأمر الأهم من هذا تكوين الاحتياطي النقدي كان مرتبط إلى حدّ بعيد بمداخيل صادرات المحروقات ، وليس بالادخار.

ابتداء من العام ١٩٩٠، دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد لبرالي يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق وذلك بعد أزمة ١٩٨٦ التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية، نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية، التي تجسّدت من خلال انخفاض قيمة العملة الوطنية، تفاقم المديونية الخارجية ،وارتفاع مستويات التضخم ،ففيما يتعلق بهذا الأخير –وكما يبدو من خلال الجدول أعلاه– نجد

عنوان المداخلة:

أثر الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري وسبل الحد منها

ورقة تندرج ضمن المحور الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول من المؤتمر العلمي الدولي حول: أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول. المنظم من طرف مركز البحث للفكر الاقتصادي، عمان، الأردن، خلال الفترة الممتدة ما بين 18-21 ديسمبر 2017

المشارك الأول

الاسم واللقب: بلال شيخي. **الوظيفة:** التدريس. **التخصص:** مالية ومحاسبة.

الرتبة: أستاذ محاضر أ. **المؤسسة:** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

الهاتف: 050 208 770 213 +. **الفاكس:** 279 795 24 213 +. **العنوان الإلكتروني:** chikhibillal@yahoo.fr.

رئيس فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

مسؤول التكوين في الدكتوراه: تخصص مالية ومحاسبة، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

المشارك الثاني

الاسم واللقب: سامية فقير. **الوظيفة:** التدريس. **التخصص:** محاسبة وتدقيق.

الرتبة: أستاذة محاضرة أ. **المؤسسة:** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

الهاتف: 095 604 663 213 +. **الفاكس:** 279 795 24 213 +. **العنوان الالكتروني** fekirsamia@yahoo.fr.

عضو فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

المشارك الثالث

الاسم واللقب: خديجة شيخي. **الوظيفة:** التدريس. **التخصص:** أدارة أعمال.

الرتبة: أستاذة محاضرة. **المؤسسة:** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة مولود معمري بتيزي وزو.

الهاتف: 531 422 542 213 +. **الفاكس:** 279 795 24 213 +. **العنوان الإلكتروني:** ch.khadidja@yahoo.fr.

ملخص

الكلمات الدالة: .

مقدمة

تمهيد

يحتل قطاع النفط مكانة هامة في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة على حد السواء، خاصة مع ظهور ونمو أقطاب اقتصادية تنافسية في الدول المستوردة، ووضعها لاستراتيجيات متعدّدة غايتها الأساسية هو كيفية النفوذ إلى الموارد النفطية للدول المنتجة والسيطرة على المخزون العالمي منه وتأمين إمدادات النفط إليها وبأقل الأسعار. ومن هنا نشأت علاقة صراع حول المصالح المتعارضة ما بين الدول المنتجة لهذه المادة الحيوية والمصيرية والدول الساعية إلى الحصول على هذه الأخيرة بما يخدم مصالحها.

وأمام هذا الصراع ظهرت العديد من الأزمات التي ضربت بالقطاع النفطي على مرور السنوات، والتي كانت لها آثار اقتصادية وإجتماعية وسياسية متعدّدة على اقتصاديات الدول لاسيما الريعية منها مثل الجزائر. ولعل آخر أزمة عرفها القطاع النفطي العالمي هي الأزمة الأخيرة التي بدأت بوادرها في الظهور مع أواخر سنة 2014 م، بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط نتيجة لمجموعة من العوامل. وقد كان لهذه الأزمة العديد من الآثار على الاقتصاد الجزائري، خاصة أمام كونه اقتصاد ريعي يعتمد في مداخيله على الموارد الجبائية البترولية، وبالتالي أي انخفاض في سعر هذه المادة سيكون له عواقب وخيمة على الموارد المالية للدولة ومختلف المتغيرات الاقتصادية. ولذا جاءت إشكالية هذا البحث كما يلي: **؟ ما هي آثار الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري؟ وما هو السبيل للحد من هذه الآثار؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى المحاور الموالية:

المحور الأول: السياسات التسعيرية للنفط

المحور الثاني: أسباب الأزمة النفطية وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم

المحور الثالث: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: السياسات التسعيرية للنفط

تعرف الأزمة النفطية على أنها [1]" اختلال مفاجيء في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار، يمتد على فترة زمنية معينة"، وعليه يعتبر عامل السعر من أهم العوامل المحددة لمفهوم الأزمة النفطية وتواجدها، هذا الأخير الذي تتحكّم فيه مجموعة من المحددات، بحيث أي تغيير في هذه الأخيرة، تؤثر على سعر النفط، والذي بدوره ينتج آثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وأطرافه.

أولا: سعر النفط وأنواعه

سيتم فيما يلي الإشارة باختصار إلى تعريف سعر النفط ومختلف أنواعه.

1. تعريف سعر النفط

ويقصد بسعر النفط أو السعر البترولي قيمة المادة أو السلعة البترولية معبّر عنها بوحدة النقد. وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر والذي يعادل الطن المتري منه 7- إلى 8 براميل حسب كثافة النفط.[2]

2. أنواع سعر النفط[3]

لمعرفة تقلبات أسعار النفط الخام، لابد من التمييز ما بين مختلف أنواع أسعار النفط، والمتمثلة فيما يلي:

***1.2* السعر الإسمي**: وهي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر برميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز.

***2.2* السعر الحقيقي**: وهي السعر الاسمي الحالي منسوب إلى سنة الأساس، ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي، بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.

***3.2* السعر الاقتصادي**: قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي، وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل العرض والطلب، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية وعلمية، وهو بذلك يختلف عن السعر الحقيقي، كما يتحدد في ضوء ثلاثة مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية المفعول إلا إن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط مازال يصلح أساسا لتدريج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية.

ثانيا: العوامل المحددة لسعر النفط

أجمع غالبية الاقتصاديين العالميين والخبراء في قطاع النفط على مجموعة من العوامل التي تؤثر في مستويات أسعار برميل النفط على المستوى العالمي، ويمكن ذكر هذه الأخير ة باختصار فيما يلي: [4]

1. **العرض:** إن الكميات المعروضة من النفط تعتمد بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة ومدى تطورها سواء في الدول الرئيسية المنتجة أو الدول الأخرى، كما أن الكميات المعروضة تخضع لمدى اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية، وكميات استخراج النفط من هذه الاحتياطات، وكميات الاستخراج هذه تتوقف على مدى تطور العلاقات الانتاجية.

2. **الطلب:** إن التوقعات المستقبلية لتطور السوق النفطية العالمية تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم، حيث أن التوسع في الصناعة العالمية المعتمدة على النفط وزيادة عدد وسائل النقل بمختلف أنواعها، يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط وبالتالي ترتفع أسعاره، كما أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط تكون نتيجة النمو المتحقق في الاقتصاد العالمي.

3. **الموقع الجغرافي:** الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر بالغا في أسعار براميل النفط، حيث أنه كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كانت أجور الشحن أقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل ومنه تنخفض أسعار براميل النفط.

4. **المخزون النفطي:** إن توفر المخزون من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة وبالشكل الكاف في مختلف مناطق العالم، يؤدي إلى تغطية الزيادة في احتياجات الدول المستهلكة ومنه يساهم هذا المخزون في الحفاظ على مستويات أسعار براميل النفط.

5. **التغيرات الموسمية:** إن التغيرات الموسمية الاعتيادية مثل التحول من فصل الشتاء لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار، ويؤدي أيضا هذا التحول الفصلي الموسمي إلى زيادة الطلب على النفط حيث يرتفع الطلب دائما بمقدار 02 برميل يوميا.

6. **البدائل المتاحة:** كلما توفرت بدائل الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، كلما أدى ذلك إلى النخفيف من وطأة أسعار النفط، لذا يلاحظ سعي الدول المتقدمة دائما إلى اكتشاف مجالات طاقة متجددة جديدة، وحتى في بعض الأحيان يتم الاعلان عن اكتشافات غير صحيحة ما يؤدي إلى توهم الدول المنتجة بقرب الاستغناء عن النفط، ما يدفعها إلى تخفيض الأسعار.

7. **التقنيات المستعملة:** إن استخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط الاستخراجية منها والتحويلية تؤدي إلى تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمختلف مراحلها، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية، وهذا يؤدي إلى التأثير على مجمل أسعار براميل النفط.

8. **السياسات المتبعة:** إن الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف حكومات الدول المنتجة من جهة وحكومات الدول المستهلكة، إضافة إلى السياسات المنتهجة من طرف الشركات النفطية العالمية الكبرى وشركات النفط الوطنية تلعب دورا مهما في تحديد أسعار براميل النفط.

9. **الأوضاع الاقتصادية العالمية:** ويعتبر الوضع الاقتصادي والمالي العالمي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، فعندما يسجل النمو الاقتصادي العالمي معدلات نمو مرتفعة تنتعش القطاعات الاقتصادية ويزيد الطلب على النفط ومن ثم ترتفع أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية والعكس صحيح.

10. **الحروب والصراعات الإقليمية:** حيث تعمل الحروب على زيادة الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى أنه وقت الحروب والتي يكون موقعها في معظم الأحيان في الدول المنتجة تتوقف عمليات الاستخراج، مما يؤدي إلى قلة العروض، وبالتالي ارتفاع أسعار المحروقات.

ثالثا: الأطراف المؤثرة على سعر النفط[5]

وتتمثل هذه الأطراف في كل مما يلي:

1. **الشركات العالمية للبترول**

وتتمثل هذه الشركات في كل من:

1.1 **الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع):** لقد سيطرت الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود من الزمن، والتي تتميز بارتباطها الوثيق فيما بينها، مما ساعدها على تنسيق سياستها السعرية، كما تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الانتاجية المختلفة كالانتاج والتسويق والنقل والتوزيع.

2.1 **الشركات العالمية الكبرى الأخرى:** مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط، وكذا شركة بتروليوم وشركة أوكسيدنتال، وتمارس تأثيرا مثل المجموعة السابقة في سوق النفط.

3.1 **الشركات الأمريكية المستقلة:** وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وتمتاز بإنتاجها للنفط فقط.

4.1 **شركات بترول وطنية:** وهي تلك الشركات المملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي.

2. **الدول المصدرة للنفط**

وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، الأولى تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر على تقلبات أسعار النفط، تهدف منظمة إلى تثبيت أسعار النفط وتأمين أعلى سعر ممكن .، اما الثانية فتضم مجموعة الدول المنتجة للنفط ولكن غير الأعضاء في منظمة (OPEC).

المحور الثاني: أسباب الأزمة النفطية وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم

عرفت أسواق النفط العالمية انخفاضا متواصلا في أسعار البترول من بداية النصف الثاني لسنة 2014، مما أدى إلى التخوف من التداعيات الوخيمة لهذا الانهيار المستمر للأسعار على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تطور أسعار النفط ما بين جوان 2014 ومارس 2016

المصدر: فوقة فاطمة ومرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني، 2016، ص: 22.

يلاحظ من الشكل الانخفاض المتواصل لأسعار النفط بداية من جوان 2014 ليصل إلى حدود 26.5 دولار في جانفي 2016 ليعرف بعد ذلك نوعا من الاستقرار عند هذه المستويات الدنيا للأسعار. وهذا ما خلف آثار على كل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط من جهة وعلى الدول المستوردة من جهة أخرى، ولكن قبل التطرق إلى هذه الآثار سيتم تناول أسباب هذا الانخفاض.

أولا: أساب انخفاض أسعار النفط

ويعود انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية لمجموعة من الأسباب، منها ما يلي: [6]

1. انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم

يؤدي تراجع مستويات النمو الاقتصادي في العالم إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط وعلى رأسها منطقة اليورو والدول الناشئة، حيث حققت منطقة اليورو في الربع الثاني من سنة 2015 معدل نمو 0.2% فقط، كما سجلت نفس الفترة تراجع معدل النمو في اليابان بنسبة 7.3% .وهي نفس نسبة تراجع الصين مثلا في الربع الثالث لنفس السنة الخ.

2. تركيز منظمة الأوبيك على الحصص بدلا من الأسعار

إذ كان من المفروض على هذه المنظمة العمل على المحافظة على توازن السوق على النحو الذي يضمن استقرار أسعار النفط أو ضمان استمرارها مرتفعة، بحيث تتدخل هذه المنظمة من وقت لآخر لضبط العرض بما يتوافق مع التطورات في الطلب، إلا ان انتهاج الأوبيك لسياسة جديدة كاتحاد منتجين، تمثلت في الحرص على الدفاع على الحصص السوقية بدلا من الدفاع على الأسعار، وذلك في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج المنظمة إلى التعاون معها في الخفض الجماعي للحصص بدلا من أن تتحمل مسؤوليتها في تحقيق توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط الخام. بالإضافة إلى تقديم خصومات سعرية للمستوردين مثل ما قامت السعودية بتخفيض أسعار النفط لمشتريها الرئيسيين في آسيا والولايلات المتحدة الأمريكية.

3. تزايد إنتاج النفط الصخري

بفضل انتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من واحد من أكبر مستهلكي النفط إلى واحد من أكبر منتجيه، نتيجة تطور تقنيات الاستخراج فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط الصعبة الاستخراج مثل نفط المياه العميقة.

4. انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية

ظلت أسعار النفط مرتفعة لفترة طويلة بسبب تركيز المتعاملين في السوق على التأثير الكامن للمخاطر الجيوسياسية العالمية، وأنه من المتوقع أن يترتب على تلك المخاطر خاصة بالنسبة لدول الشرق الأوسط كالعراق وليبيا تأثيرا سلبيا على العرض العالمي من النفط ومن ثم استمرار ارتفاع الأسعار، إلا أن الانتاج لم يتأثر بهذه المخاطر في أرض الواقع، ما أدى إلى تزايد العرض في السوق وانخفاض الأسعار.

5. ارتفاع قيمة الدولار

يشهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاع معدل صرف الدولار الأمريكي بالعملات المختلفة في العالم، وبما أن السلع التجارية في العالم مثل النفط تسعر بالدولار فإن سعرها السوقي يتأثر أيضا بقيمة الدولار، فعندما ترتفع قيمة الدولار تنخفض قيمة البترول.

كما أرجع بعض المحللون والخبراء الاقتصاديون أسباب انهيار أسعار النفط إلى أسباب سياسية، وذلك بافتراض وجود اتفاق ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل تخفيض أسعار النفط والغاز للتأثير سلبا على كل من إيران وروسيا على اعتبارهما أكثر المتضررين من هذا الانخفاض،ة ففي روسيا أدى انخفاض سعر النفط إلى تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% سنة 2015، بحيث تحت تأثير هذا الانخفاض على الاوضاع الاقتصادية تقوم كل من إيران وروسيا بتشغيل انتباهها على الأوضاع الداخلية لها خوفا من تصاعد الغضب الشعبي.[7]

ثانيا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة

يمثل النفط الدخل الرئيسي لأغلبية الدول المنتجة له، وإذا ما استمر أنخفاض أسعاره لفترة طويلة سيكون له تداعيات على اقتصاديات هذه الدول، كالتأثير على الإيرادات الخاصة بالميزانية العامة، هذا ما يترتب عليه تخفبض فوري في النفقات.

كما أن انخفاض هذه الأسعار يؤثر على كل من جانب الاستهلاك المتعلق بالمواطن المباشر، فبعض الدول لجأت على تغيير سياساتها فيما يتعلق بدعم الطاقة مما سيرفع أسعار الطاقة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بشكل أو بآخر وأيض سيؤثر على أسعار العملات المتعلقة بالدول المصدرة للنفط، رغم ارتباط معظمها بالدولار. كما يؤثر انخفاض أسعار النفط على جانب الاستثمار، هذا كله يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات بعض الضرائب، تراجع فرص العمل الخ.

كما ينتج عن انخفاض أسعار البترول تحقيق الدول المصدرة لخسائر كبيرة، لكن هناك من لا تؤثر عليها هذه الخسائر مثل ما عرفته المملكة العربية السعودية، إلا أن امتلاك هذه الدولة لاحتياطات صرف مرتفعة يجعلها بعيدة عن الأزمة النفطية الحالية، أما بالنسبة للدول التي لديها احتياطات وقائية منخفضة أو غير متاحة فتكون أكثر ضررا، مما يتطلب إجراءات تصحيحية أكثر. [8]

وبصفة عامة انخفاض العائدات البترولية يؤدي على: [9]

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي.
- تقلص الإنفاق العام.
- ظهور عجز في الموازنات العامة.

ثالثا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة[10]

يؤثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة بشكليه الإيجابي والسلبي، أما الناحية الإيجابية فتتمثل في انخفاض تكلفة إنتاج السلع وما يحدثه ذلك على الربح والاستثمار، وكذا الأثر على معدلات التضخم، حيث أشار صندوق النقد الدولي إلى أن انخفاض فواتير استيراد الطاقة يخفف الضغط على الموازنات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم الذي يحافظ على ثبات أسعار الطاقة، كما يفيد التقرير بأن انخفاض أسعار الطاقة إذا ما انتقل إلى الشركات والمستهلكين يمكن أن يحقق خفضا في تكاليف الإنتاج وزيادة الدخل المتاح للتصرف.

أما من الناحية السلبية فتتمثل في كون المكاسب الاستثنائية التي يحققها انخفاض فواتير استيراد النفط تتقلص مع تدهور الآفاق المتوقعة للطلب في منطقة اليورو إلى جانب هبوط أسعار السلع الأولية غير النفطية التي تصدرها بعض الدول.

كما ان تراجع أسعار النفط سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول المحررة لأسعار النفط، وهذا سيسهم في خفض معدلات التضخم في معظم دول العالم ولو بشكل محدود.

المحور الثالث: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

الخاتمة

الهوامش

1 داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر: 2000-2010، مذكرة ماجستير، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص: 48.

2 سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، الطبعة الخامسة، جدة، 1997، ص: 272.

3 عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 01، 2013، ص ص: 330-331.

4 وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 112-113.

5 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 335.

6ا تحاد مصارف الكويت، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، السنة الخامسة عشرة، العدد 135، الكويت، فيفيري 2015، ص ص: 07-09.

7 فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني، 2016، ص: 22.

8 راهم فريد و بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مداخلة في إطار المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص ص:

9 دبيبي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص:

10 راهم فريد و بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: